الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الأحد 23 من ربيع الآخر 1440 هـ/ 30 ديسمبر 2018 – السنة الثانية عشرة – العدد 3345

الوسط

Sunday 30th December 2018 - 12 th year - Issue No.3345

النفط الكويتي ينخفض إلى 52.17 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 28 سنتا في تداولات أول امس الجمعة ليبلغ 52ر17 دولار امريكي مقابل 52ر45 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية استقرت أسعار النفط أول امس في ختام أسبوع شهد تقلبات في الأسواق قبيل نهاية العام مع حصولها على دعم من صعود أسواق الأسهم الأمريكية لكنها مازالت تتعرض لضغوط القلق من وفرة في المعروض العالمي من الخام.

وأنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت لأقرب استحقاق جلسة التداول مرتفعة 4 سنتات لتبلغ عند التسوية 20ر52 دولار للبرميل.

وصعدت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 72 سنتا لتسجل عند التسوية 33ر45 دولار للبرميل.

تعويض رفع فائدة الودائع على الدينار ممكناً لتحقيق الإستقرار المالي

«الشال»: النشاط الاقتصادي العام لازال ضعيفاً

قال تقرير الشال الأسبوعي أنه خلافاً لرأي الرئيس الأميركي، قررت لجنة السوق المفتوح في بنك الإحتياط الفيدرالي الأمريكي، بالإجماع رفع سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي ربع نقطة مئوية، وهي الزيادة الرابعة خلال العام الجاري، وعليه أصبح سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي 2.5%.

مبررات الفيدرالي الأمريكي هي سخونة الاقتصاد بما يتطلب التحوط المسبق من ارتفاع معدلات التضخم بما قد يقوض تنافسية الاقتصاد الأمريكي، فمعدل النمو الاقتصادي بلغ في الربع الثالث من العام الجاري 3.5%، ومعدل البطالة انخفض إلى أدنى مستوياته في نحو 50 سنة عند 3.7%.

وكانت الدعوات ضد رفع الفيدرالي لسعر الفائدة في تصاعد، ومبررها هو أن معدلات التضخم لازالت ضعيفة وبحدود 2.12%، وأن المخاطر التي تهدد النمو باتت عند مستويات عليا بما يرجح تفوق القلق على النمو مقابل التضخم، إضافة إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة يعجل من أزمة ديون، ويزيد من وطأتها تأثيراته في التعجيل بأزمة فقاعة أصول.

ذلك القلق لم يكن بعيداً عن تفكير الفيدرالي الأمريكي، لأنه ولأول مرة، خفض توقعاته لعدد الزيادة المحتملة في أسعار الفائدة في عام 2019، من ثلاث مرات إلى مرتين، وخفض توقعاته لنمو الاقتصاد في العام القادم من 2.5% إلى 2.3%.

في المقابل، أبقى بنك الكويت المركزي سعر الخصم على الدينار الكويتي ثابتاً عند 3% ليتقلص الهامش في الفائدة مع الدولار الأمريكي، ومبررات قراره هي خلاصة رؤاه لوضع النشاط الاقتصادي العام، ونظنه لازال يراه ضعيفاً وخصوصاً مع التطور السالب والكبير مؤخراً في أسعار النفط،إضافة إلى ضغوط لخفض إنتاجه لوقف تدهور الأسعار.

كما يعتقد بنك الكويت المركزي بأن مراقبته لحركة السيولة وحركة الودائع والنمو الضعيف للإئتمان المصرفي بإستثناء قطاع النفط، تدعم إستمرار تفوق قلقه على النمو خصوصاً مع إستمرار المعدلات الهابطة للتضخم والتي لم تتعد 0.3% في سبتمبر الفائت.

ويعتقد بأنه لازال يملك ما يكفي من أدوات السياسة النقدية بما يحفظ تنافسية وجاذبية العملة الوطنية، فالتعويض بما يحقق رفع أسعار فائدة الودائع على الدينار الكويتي، لازال ممكناً بما يضمن تحقيق الإستقرار المالي.

وعلى مدى ثلاث سنوات، وبدءاً من 16 ديسمبر 2015، رفع الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة الأساس –تكلفة الأموال عليه– 9 مرات، أو بما مجمله 2.25%، وافقه بنك الكويت المركزي 4 مرات فقط، أي زاد سعر الخصم بما مجمله 1%. ونثق بأن بنك الكويت المركزي يتابع ويحلل كم كبير من المعلومات، معظمها لا تتوفر لغيره، ويبدو أنه على قناعة بأن ارتفاع التكلفة المالية عليه لازالت أدنى من التكلفة الاقتصادية المحتملة لرفع أسعار الفائدة، ورغم ارتفاع مستوى الضغوط على البنك، نعتقد أنه محق.

تمنح لشراء ولاء فصيل سياسي أو اجتماعي

20 وزير مروا على حقيبة «النفط» أغلبهم من غير ذوي الإختصاص

ذكر تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن إدارة قطاع النفط أن النفط، مصدر كل التمويل للمالية العامة، ففي سنوات الرواج، ورغم الإنفلات المؤذي حينها للسياسة المالية، يوفر النفط ما يكفي لبناء طبقة شحم أو إحتياطيات مالية، وزمن رواجه مرة أخرى لن يتحقق في المستقبل المنظور، وفي زمن ركود سوق النفط، يظل يمول 90% من نفقات الموازنة العامة بشكل مباشر، أو إضافة إلى السحب من مدخراته أو الإقتراض بضمانها.

وفشل السياسة الاقتصادية على مدى أكثر من نصف قرن في تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل من أجل خفض الاعتماد الكلي على النفط، يبقيه للأسف شريان الحياة لحاضر ومستقبل الدولة. ومنذ تحرير الكويت قبل نحو 27 سنة، تعاقب على حقيبة وزارة النفط 20 وزير، أغلبيتهم الساحقة من غير ذوي الإختصاص بتقنياته أو باقتصاداته أو حتى سياسته، والأهم، أن أياً منهم لم يمض ما يكفي من وقت لتبني وتحقيق أي هدف إستراتيجي، فمعدل دوران الوزير هو سنة وثلث السنة.

وقطاع النفط مصاب بأمراض ثلاثة، فساد له تاريخ منذ ثمانينات القرن الفائت، وحقيبة وزارته ويتبعها بعض قياديه تمنح لشراء ولاء هذا الفصيل السياسي أو الإجتماعي أو ذاك ثم بعدها يبدأ الفصيل الجديد بتصفية نفوذ من سبقه لتنشغل قياداته في صراعاتها، وتعرض لتفريغ من معظم قياداته الوسطى المحترفة بقانون سياسي جائر للتقاعد المبكر في عام 2009 ما أدى إلى إنحدار كبير في مستواه المهني. وفي بداية حقبة رواج سوق النفط الأخيرة (2010–2014)، تم تمييزه بكادر بالغ التكلفة والإنحراف بعد إدعاء وزيره في ذلك الوقت بأن ذلك لن يكلف الخزينة العامة فلساً واحداً، وبات حالياً محرقة لأي وزير، لأن كل نافذ أو فاسد، بات يريد حصة في وظائفه، فالكفاءة ليست بالضرورة هي المعيار.

ولدى قطاع النفط إستراتيجية معلنة تهدف إلى البلوغ بإنتاج الكويت إلى 4.75 مليون برميل يومياً بحلول عام 2040، قدرت تكاليف تنفيذها بنحو 450 مليار دولار أمريكي. ولدى الكويت إستراتيجية "كويت جديدة" هدفها الأساس هو تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط بحلول عام 2035، وبتكلفة بحدود 450 مليار دولار أمريكي. وبينما يمثل الإعتماد على النفط واقع معاش، تمثل وعود "كويت جديدة" هدف محتمل نتمنى له النجاح، ولكن، إستقراء تجارب الماضي فيه الكثير من الإحباط.

لذلك، من المفترض أن تكون حقيبة النفط أهم الحقائب الوزارية، فإلى جانب أهميتها الجيوسياسية في العلاقة مع دول الجوار، والعلاقة السياسية مع المنتجين والمستهلكين الآخرين، دورها أساس في تعظيم الإفادة من الحاضر، ودورها أساس في التوفيق ما بين إستراتيجيتها طويلة المدى وإستراتيجية الدولة طويلة المدى. ولو أخذنا متطلبات التمويل فقط للإستراتيجيتين –نحو 900 مليار دولار أمريكي– سوف يتعذر السير بكلاهما معا، وذلك غير التناقض في أهدافهما. ومع كل الإحترام للجميع، لا يبدو من التغيير الوزاري الأخير –وهو ليس تغيير في الواقع– أن ذلك الهاجس خطر على بال من قام به، ولا يبدو أن مبدأ إستقرار الحقيبة وتخصصها قد طرح في الأصل.

الروضان يمنع استيراد عبوات «مسرطنة» حافظة للحرارة

أصدر وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان تعميما بمنع استيراد العبوات الحافظة للحرارة (ترامس ومطارات) والتي تحتوي على مادة (اسبست) المسرطنة.

وقالت (التجارة) في بيان صحفي أمس السبت ان هذا التعميم الذي سيتم البدء بتنفيذه اعتبارا من مطلع العام المقبل يهدف الى حماية الصحة العامة وسلامة المستهلك باجراءات وقائية عاجلة.

وأوضحت أن التعميم ينص على تطبيق نظام المطابقة الوطني المعمول به بالهيئة العامة للصناعة بالقرار الوزاري 26 لسنة 1995 على حافظات الحرارة (ترامس ومطارات) اعتبارا من 1 يناير 2019.

وذكرت ان القرار المذكور يتضمن منع استيراد جميع المواد التي تستخدم بإنتاجها مادة (اسبست) ومنها عبوات حفظ المشروبات الباردة والحارة وكل الادوات الملامسة للأغذية.

وأشارت الى البدء بحملة تفتيشية لسحب عينات عشوائية من الأسواق المحلية للتأكد من خلوها من أي مواد تضر بصحة المستهلك.

رغم نمو الإيرادات .. ارتفعت بنحو 6.5 بالمئة عن العام الماضي

«البنوك» تحتجز 547.7 مليون دينار مخصصات مقابل القروض غير المنتظمة

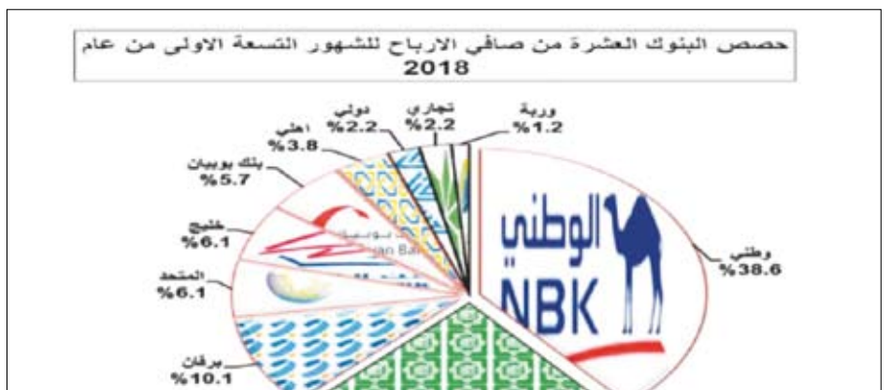

بين تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الأداء المجمع لقطاع البنوك– 30 سبتمبر 2018 أن قطاع البنوك، ويشمل 10 بنوك كويتية، حقق خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، نمواً ملحوظاً في صافي الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، إذ بلغت أرباح الأشهر التسعة الأولى من عام 2018، بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية، نحو 704.7 مليون دينار كويتي، وبارتفاع مقداره 109.6 مليون دينار كويتي، أوبنحو 18.4%، مقارنة بنحو 595.1 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2017. وارتفع الربح التشغيلي للبنوك قبل خصم المخصصات بنحو 168.9 مليون دينار كويتي، أو نحو 14.2%، وصولاً إلى نحو 1.359 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.190 مليار دينار كويتي، وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات التشغيلية للبنوك بالمطلق بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، وانعكس الأثر إيجاباً على ارتفاع قيمة صافي أرباح البنوك.

أما أرباح الربع الثالث من العام الحالي، البالغة نحو 249.3 مليون دينار كويتي، فقد ارتفعت بنحو 20.3% عن أرباح الربع الثالث من عام 2017، البالغة نحو 207.2 مليون دينار كويتي، وارتفعت بنحو 22.8% عن أرباح الربع الثاني من العام الحالي، التي بلغت نحو 226.5 مليون دينار كويتي، وارتفعت أيضاً بنحو 20.5% عن أرباح الربع الأول البالغة نحو 228.9 مليون دينار كويتي.

وعلى الرغم من نمو الإيرادات، إلا أن البنوك الكويتية استمرت في تطبيق سياسة حجز المخصصات مقابل القروض غير المنتظمة، فبلغ إجمالي المخصصات التي إحتجزتها في الأشهر التسعة الأولى نحو 547.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 514.4 مليون دينار كويتي في الأشهر التسعة الأولى من العام الفائت، أي ارتفعت بنحو 6.5%، ورغم أن ارتفاع إجمالي المخصصات قد يؤثر سلباً على قيمة صافي أرباح البنوك، إلا أنه تحوطاً مستحق في بيئة تشغيل فيها الكثير من العوامل المعاكسة.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية، وعددها خمسة بنوك، نحو 428.3 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 60.8% من إجمالي صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 17.4% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 276.4 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 39.2% من صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 20.1% عن مستواها في الفترة نفسها من العام الماضي، أي أن أداء الشق الإسلامي من البنوك خلال الأشهر التسعة الأولى من العام إستمر ينمو بمعدلات أعلى وإن بدأت تضيق.

وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة محسوباً على أساس سنوي، نحو 15.1 مرة، مقارنة بنحو16.3مرة للفترة نفسها من العام الفائت، وارتفع العائد على إجمالي الأصول المحسوب على أساس سنوي، إلى نحو 1.20%، مقارنة بنحو 1.05%، وارتفع معدل العائد على حقوق الملكية إلى نحو 9.50%، مقارنة بنحو 8.34% للفترة نفسها من العام السابق.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك العشرة، استمر "بنك الكويت الوطني" في تحقيق أعلى مستوى منالأرباح بين البنوك العشرة ببلوغها نحو272.4 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 43 فلساً كويتياً)، أو نحو 38.6% من صافي أرباح القطاع المصرفي، وبارتفاع بنحو 14.3%، بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2017، وذلك لارتفاع عائدات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي. وحقق "بيت التمويل الكويتي" ثاني أعلى مستوى من الأرباح بنحو 169.1 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 27.04 فلساً)، أو نحو 24.0% من صافي أرباح البنوك العشرة، وبنسبة نمو 22.7%، بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق. وحقق "بنك وربة" أعلى معدل نمو في الأرباح وبنحو 75.9%، إذ بلغت أرباحه نحو 8.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 4.9 مليون دينار كويتي، نتيجة ارتفاع المحفظة التمويلية بنحو 20.5% مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، إضافة إلى ارتفاع إيرادات الاستثمار وصافي إيرادات الأتعاب والعمولات ولكنه لازال بنك صغير وجديد وتأثيره محدود على ربحية القطاع. بينما حقق "البنك التجاري الكويتي" أقل معدل نمو أرباح بنحو 5.5% إذ بلغت أرباحه نحو 15.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 14.4 مليون دينار كويتي.

استقطبت 15.2 مليار دولار أرصدة تراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

«ضمان الاستثمار»: الكويت تحتل المرتبة 49 بين أهم 109 دول في جذب الاستثمار

أكد المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار (ضمان) فهد الإبراهيم أن الكويت تتمتع بوضع جيد بمؤشر جاذبية الاستثمار لعام 2018 إذ تحتل المرتبة ال 49 عالميا من بين أهم 109 دول في جذب الاستثمار في العالم.

وقال الإبراهيم في لقاء مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس السبت إن الكويت استقطبت 2ر15 مليار دولار أمريكي أرصدة تراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى نهاية عام 2017 وفق تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).

وأضاف أن الكويت نجحت في استقطاب 466 شركة أجنبية منذ عام 2003 وحتى أكتوبر ونفذت تلك الشركات 387 مشروعا بتكلفة استثمارية بلغت نحو 13 مليار دولار لافتا إلى استثمر نحو 205 شركات كويتية 80 مليار دولار خلال نفس الفترة في 500 مشروع في دول العالم.

ورأى أن الكويت تعد من الدول النشطة تجاريا إذ تمثل تجارة السلع والخدمات فيها وفق بيانات (انكتاد) نحو 95 في المئة من مجمل الناتج المحلي الإجمالي وتمثل التجارة السلعية فقط نحو 73 في المئة من الناتج.وأوضح أن الكويت حققت فائضا في تجارتها السلعية بما يزيد على 21 مليار دولار بصادرات 55 مليار دولار وواردات تبلغ نحو 34 مليار دولار في عام 2017.

وأشار إلى أن النفط يمثل نحو 80 في المئة من مجمل الصادرات السلعية فيما تمثل تجارة الكويت البينية مع الدول العربية نحو 15 في المئة من مجمل تجارتها السلعية الخارجية.

وذكر أن الصادرات السلعية تمثل نحو 46 في المئة من الناتج بعد نموها بمعدل 7ر18 في المئة عام 2017 وتمثل المنتجات المصنعة 8ر7 في المئة من مجمل الصادرات السلعية بمتوسط تصدير يبلغ 978 دولارا للفرد في الكويت سنويا.وفيما يتعلق بالدول العربية لفت الإبراهيم الى أن المؤسسة رصدت خلال الفترة الماضية زيادة في طلبات التأمين المتعلقة بمشاريع ضخمة مرتبطة بالبنية الأساسية في بعض الدول العربية التي شهدت اضطرابات خلال السنوات الماضية ما سيزيد الطلب على التمويل والتأمين بما يتيح للمؤسسة لعب دور أكبر.

وأوضح أن تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وجعلها منطقة جاذبة للاستثمارات الأجنبية هو غاية تسعى لتحقيقها كل دول المنطقة إلا أن تحقيق ذلك يتطلب تحركا منسقا ومخططا من مختلف الأجهزة في دول المنطقة وفي مجالات اقتصادية واجتماعية ومؤسسية عديدة.

وأكد أن المؤسسة تتابع منذ الثمانينيات هذه القضية التي تعد أحد أهداف تأسيسها عبر تقريرها السنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية الذي شهد تطورا منذ عام 2012 بإطلاق مؤشر مركب لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر يقيس أثر مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية واللوجستية على حركة الاستثمار. وأضاف أن المؤشر يسهم في تفسير سبب ضآلة نصيب المنطقة العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم والذي لم يتجاوز 5ر3 في المئة من الإجمالي العالمي خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2017.

فهد الإبراهيم

وأفاد بأن قيمة تجارة السلع والخدمات العربية بلغ نحو 135ر2 تريليون دولار عام 2017 بحصة تبلغ نحو 5 في المئة من التجارة العالمية وذلك بعد التعافي النسبي لأسعار النفط وعائدات تصديره.

ورأى أن المنطقة العربية في مجموعها كانت مستفيدة من تجارتها السلعية بفائض للصادرات عن الواردات إلا أن هذا الفائض تحول إلى عجز بسبب تراجع النفط الذي يمثل أكثر من 58 في المئة من صادرات الدول العربية السلعية إلى الخارج.

وذكر "للأسف جميع الدول العربية تحقق عجزا في تجارة المنتجات الصناعية إذ تصدر منتجات صناعية بنحو 234 مليار دولار تمثل أقل من 2 في المئة من صادرات المنتجات الصناعية في العالم".

وأضاف أنه رغم نمو متوسط حجم التجارة العربية البينية إلى نحو 108 مليارات دولار سنويا إلا أنها تمثل أقل من 15 في المئة من إجمالي التجارة العربية مع الخارج كما أن ثلثيها تجارة بينية خليجية وهو ما يتطلب من دول المنطقة تكثيف الجهود في مجال الإنتاج السلعي الصناعي والزراعي والتحرك لتعزيز تنافسية المنتجات العربية في الأسواق العالمية.

ورأى الإبراهيم أن اقتصاد المنطقة في معظمه لايزال رهنا بالتطورات في أسعار وإنتاج وتصدير النفط الذي لايزال يمثل 58 في المئة من صادرات المنطقة وأكثر من 60 في المئة من الإيرادات الحكومية وما يزيد على 35 في المئة من الناتج. وأفاد بأن التحديات التي تواجه المنطقة العربية متنوعة تختلف طبيعتها وحدتها من دولة لأخرى لكن التحدي المؤسساتي والأمني يعد القاسم المشترك في معظم الدول بسبب تواتر الأحداث والنزاعات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الست الماضية.